E

الأمم المتحدة

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/STAT/1998/WG.1/CP4
7 May 1998
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

اجتماع فريق خبراء حول تقييم المراحل الأولى من تنفيذ
نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ في الدول الأعضاء في الإسكوا
١٨-٢٢ أيار/مايو ١٩٩٨
بيروت

الوضع الحالي والمستقبلي للحسابات القومية في دولة الكويت(*)

إعداد
نورية الصقر
مديرة إدارة الاحصاءات الاقتصادية

(*) الآراء الواردة في هذا التقرير هي آراء المؤلفة، ولا تمثل بالضرورة رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

- صدرت كما وردت من الشعبة المعنية.

98-0157

المحتويات

- الوضع الحالي للإحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية في دولة الكويت
- المشاكل والمعوقات ومصادر البيانات
- التطبيق المرحلي لنظام ١٩٩٣ للحسابات القومية (SNA)

مقدمة

يعتبر قطاع الإحصاء والمعلومات بوزارة التخطيط الجهة الرسمية المسئولة عن جمع واعداد ونشر البيانات الإحصائية لمختلف القطاعات الاقتصادية بالدولة، بجانب كونها الجهة المسئولة عن تركيب الحسابات القومية فيتاح لديه بطبيعة الحال إمكانية الربط والتنسيق بين مختلف الإحصاءات الاقتصادية القطاعية الأخرى. وقد قام منذ عام ١٩٦٥/٦٤ بنشر تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب نوع النشاط الاقتصادي تبعا لنوع الانفاق، وخلال الإحدى عشرة سنة الأخيرة اتخذت خطوات إيجابية ومتميزة بهدف توسيع نطاق البيانات الأساسية وتنقيح مناهج وأساليب التقدير أدت الى تطور وتقدم كبير في تركيب الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة، وان كانت لا تزال هناك بعض المشاكل والصعوبات الواجب التغلب عليها. وتهدف هذه الدراسة الى اجراء استعراض مختصر لأهم التطورات الجديدة والخطوات الجاري تطبيقها حاليا لتحسين تقديرات الحسابات القومية بدولة الكويت في ضوء التوصيات والاتجاهات الدولية الحديثة.

ان الخطوات الرائدة التي اتخذها قطاع الإحصاء والمعلومات منذ عام ١٩٧٦ باجراء البحوث الإحصائية الاقتصادية السنوية التي تهدف أساسا الى توفير وبرمجة جانب كبير من البيانات الأساسية التي تغلب باستخدامها على كثير من المشاكل والصعوبات التي تواجه المحاسب القومي بدولة الكويت.

ونتيجة للمجهودات التي تمت منذ عام ١٩٧٦ لتحسين وتطوير البيانات الأساسية المستخدمة في مناهج وأساليب التقدير وعرض الحسابات القومية، أمكن اعداد نشرات خاصة عن الحسابات القومية والمجالات المتعلقة بها، تنحصر فيما يلي:

(أ) إحصاءات الحسابات القومية (سنوية):

تعرض هذه النشرة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي – على مستوى أقسام وأبواب النشاط الاقتصادي – وحسب نوع الانفاق بالأسعار الجارية والثابتة لعدد من السنوات. وتهدف الى عرض المجاميع الرئيسية للحسابات القومية مثل الناتج المحلي الإجمالي، الناتج القومي الإجمالي، الدخل القومي الممكن التصرف فيه، القيمة المضافة ومكوناتها حسب نوع المنتج والنشاط الاقتصادي، تكوين رأس المال الثابت الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي ونوع "القطاع"، الانفاق الاستهلاكي الحكومي تبعا

للعرض وعناصر التكلفة ... الخ.، بهدف إتاحة استخدامها بواسطة واضعي السياسة العامة للدولة ورجال التخطيط. ويجدر الإشارة الى أن قطاع الإحصاء والمعلومات يقوم بصفة دورية بإتاحة تقديرات أولية للناتج المحلي الإجمالي لكل سنة ميلادية في إبريل من كل عام عن السنة الماضية، وتتعلق آخر التقديرات الأولية المتاحة بالسنة الميلادية ١٩٩٦ وجاري حاليا اجراء التقديرات الأولية لعام ١٩٩٧. وذلك بهدف إتاحتها للاستخدامات السريعة في عمليات التحليل الاقتصادي والوقوف على السياسة العامة للدولة. وتعرض هذه التقديرات في مختلف النشرات الإحصائية الشهرية والمجموعة الإحصائية السنوية التي يصدرها قطاع الإحصاء والمعلومات.

تعتمد هذه التقديرات الأولية على المؤشرات العامة للإنتاج، المبيعات، الصادرات، الواردات، الانفاق الحكومي، بالإضافة الى استبيانات مختصرة للقطاعات الأربعة (التجارة، الخدمات، الصناعة، التشييد والبناء)، ويتم تنقيحها وتعديلها تباعا في ضوء البيانات الجديدة التي يتم الحصول عليها أولا بأول. أما التقديرات النهائية فتعد باستخدام البيانات التي يتم تجميعها في بحوث سلسلة الإحصاءات الاقتصادية السنوية، الحسابات الختامية للحكومة، إحصاءات التجارة الخارجية. بجانب التعدادات الفصلية وأبحاث الزراعة وميزانية الأسرة وإحصاءات ميزان المدفوعات... الخ. ويستلزم ذلك بذل الكثير من الجهد والوقت لتحقيق الاتساق والموائمة بين مختلف المصادر. وتتاح التقديرات النهائية عادة بعد فترة تأخير تقدر بأقل من سنتين.

(ب) الحسابات القومية وجداول المدخلات والمخرجات

هذه النشرة أكثر تفصيلا وتعرض التقديرات النهائية المتعلقة بمجاميع الحسابات القومية وتوزيعاتها بالإضافة الى الحسابات الموحدة لدولة الكويت، حسابات السلع والإنتاج، عرض وتخصيصات السلع والخدمات، جداول المدخلات والمخرجات بجانب الجداول الملحقة والإضافية التي أوصي بها والواردة في نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية الـ (SNA).

هذا وقد تم حتى الآن تركيب ونشر ست نشرات خاصة بالمدخلات والمخرجات عن السنوات ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٨٣، ١٩٨٧، ١٩٩٢ وجاري تركيب جداول المدخلات والمخرجات عن عام ١٩٩٥.

(ج) الإحصاءات المالية للحكومة (سنوية):

تعرض هذه النشرة بيانات الانفاق الحكومي عن السنوات المالية مصنفة تبعا للمجموعات الاقتصادية والوظيفية وفقا للتوصيات الدولية الواردة في دليل التصنيف الوظيفي الحكومي الصادر عن الأمم المتحدة "سلسلة (M.No. 70)".

وقد صدرت أول نشرة في عام ١٩٨١ متضمنة بيانات السنوات المالية من ١٩٧١/٧٠ حتى عام ١٩٨٠/٧٩، كما صدرت النشرة الأخيرة عارضة بيانات السنة المالية ١٩٩٧/٩٦. وتعتمد البيانات الواردة في هذه النشرة بصفة أساسية على الحسابات الختامية للوزارات والإدارات الحكومية وبعض الهيئات الملحقة والمستقلة.

من واقع العرض السابق للتطورات في مجال تركيب الحسابات القومية، يجب التنويه الى السمات والمعالم الرئيسية للنظام الإحصائي القائم بدولة الكويت والمجهودات التي يبذلها من أجل تحسين مستوى البيانات الأساسية التي ترتكز عليها تقديرات المجاميع الاقتصادية القطاعية والقومية.

الملامح البارزة لمجهودات قطاع الإحصاء والمعلومات خلال السنوات الخمس الأخيرة:

أولا: البيانات الأساسية:

- يتم الحصول على البيانات الأساسية اللازمة لاجراء تقديرات الحسابات القومية من البحوث الإحصائية الاقتصادية التي يجريها قطاع الإحصاء والمعلومات سنويا وبصفة دورية والتي تغطي الأنشطة الاقتصادية التالية:

المناجم والمحاجر، الصناعات التحويلية، التشييد والبناء، تجارة الجملة والتجزئة، الفنادق والمطاعم، النقل والمواصلات، التمويل والتأمين، الخدمات العقارية وخدمات الأعمال، خدمات النظافة العامة، خدمات التعليم الخاص، الخدمات الطبية، الخدمات الاجتماعية الأخرى وخدمات المجتمع، الخدمات الترفيهية والثقافية والخدمات الشخصية.

– يتم تصنيف مختلف منشآت البحث العاملة في الأنشطة الاقتصادية (باعتبار أن الوحدة الإحصائية المستخدمة هي المنشأة) على مستوى الحد الخامس من النشاط الاقتصادي المعد بمعرفة قطاع الإحصاء والمعلومات في ضوء التصنيف الصناعي الدولي الموحد الـ (ISIC). ويعد إطار المنشآت من واقع أطر التعدادات العامة للمنشآت التي تجري بصفة دورية كل خمس سنوات مع تحديثها بصفة مستمرة.

– تغطي منشآت البحث بأسلوب الحصر الشامل والعينة، فالمنشآت الكبيرة التي يعمل بها عشرة مشتغلين فأكثر بأسلوب الحصر الشامل، بينما المنشآت التي يعمل بها تسعة مشتغلين فأقل فتحصر بأسلوب العينة، وبصفة عامة تحصر بالكامل جميع منشآت الأنشطة الاقتصادية التي يقل عدد منشآتها عن عشرين منشأة. ويتم جمع البيانات من المنشآت العاملة في شكل استبيانات مرمزة البيانات "PRE-CODED". روعي فيها توحيد تصنيف المعاملات والرموز الرقمية الدالة عليها حتى يسهل عملية تجميع البيانات وذلك لتغذية النظام المصمم للحاسب الآلي لتجهيز واعداد النشرات الإحصائية التخصصية السنوية المتعلقة بالإحصاءات الصناعية إحصاءات التشييد والبناء، إحصاءات التوزيع "تجارة الجملة والتجزئة" بالإضافة الى إحصاءات الخدمات.

وتتلخص البيانات الواردة بالاستبيانات الجديدة فيما يلي:

١– البيانات التعريفية:

تتعلق بخصائص الوحدة الاقتصادية الإنتاجية "المنشأة" مثل النشاط الاقتصادي، نوع الملكية، الكيان القانوني ... الخ.، التي تساعد على تصنيف المنشآت طبقا للخصائص السابقة، وكذلك طبقا لمجموعات الوحدات التنظيمية "INSTITUTIONAL UNITS CATEGORIES"؛

٢– العمالة:

يتم تصنيفها طبقا لأصحاب العمل الذين يعملون بالمنشأة والعاملين بها بالإضافة الى بيانات تفصيلية عن الجنسية والنوع ومتوسط ساعات العمل الأسبوعية ونوع العمالة (دائمة/مؤقتة/موسمية)؛

٣- تعويضات العاملين:

روعي التمييز بين الأجور النقدية والأجور العينية التي تم تصنيفها طبقا لنوع المزايا العينية وكذلك قيمة مساهمات أصحاب الأعمال في حصص التأمينات الاجتماعية وبرامج التقاعد؛

٤- المدخلات الوسيطة:

تتضمن بيانات كمية وقيمية عن الخامات والمواد الأولية، والمخزون منها في بداية ونهاية العام وكذا قيمة الوقود والزيوت، الكهرباء والماء والمستلزمات السلعية الأخرى بالإضافة الى الخدمات الصناعية وغير الصناعية المقدمة من الغير؛

٥- دخل الملكية المدفوعات التحويلية:

تم تمييز مدفوعات حقوق الملكية كالفائدة والأنصبة والحصص والمشاركات وإيجارات الأراضي ورسوم الامتياز ... الخ.، كما وردت بحسابات دخل وانفاق القطاعات التنظيمية "لا تتوفر أية برامج لاخراج هذه البيانات في صورة حسابات وجداول"؛

٦- الإنتاج الإجمالي (المخرجات الإجمالية):

تم الأخذ في الاعتبار عند اشتقاق المخرجات الإجمالية طبيعة النشاط الاقتصادي (صناعة/تجارة/نقل/تشييد/بنوك وتأمين/خدمات)؛

٧- الإيرادات الأخرى:

تتمثل في دخول حقوق الملكية والإعانات والمنح والمساعدات الحكومية وكافة التحويلات الأخرى، وقد تم تصنيفها تبعا لطبيعة ونوعية المعاملة أو الصفقة ومراعاة تغطيتها بالكامل كما جاءت بحسابات الدخل والانفاق. "لا يوجد لهذه البيانات أي مخرجات من الحاسب الآلي وهناك حاليا محاولة لتجهيزها آليا"؛

٨- الأصول الثابتة:

تشتمل الاستبيانات على البيانات الخاصة بالانفاق على الأصول الثابتة الجديدة والإضافات والتحسينات الرأسمالية شاملة الإصلاحات الرأسمالية، الاستهلاك السنوي، القيمة الدفترية في بداية ونهاية العام؛

٩- الأصول والخصوم (الحقوق والالتزامات):

تعد على مستوى المشروع موضحة الحقوق والالتزامات في بداية ونهاية البحث، مما يساعد على إمكانية دراسة التيارات المالية وتركيب جداول التدفقات النقدية والمالية؛

١٠- التعديلات الجوهرية التي تتضمنها الاستبيانات من عام ١٩٨٢:

يمكن تلخيص بعض التعديلات الهامة والجوهرية في المجالات التالية:

(أ) تمت محاولة جمع البيانات الكمية بالإضافة الى البيانات القيمية بالنسبة للمنتجات السلعية، وقد ساعد ذلك في اعداد جداول للإنتاج الصناعي توضح كميات أهم السلع المختارة، بالإضافة الى استخدامها في عمليات تدقيق ومراجعة ومنطقية البيانات القيمية لاستخدامها مستقبلا في تركيب مؤشرات لتقدير الإنتاج والناتج بالأسعار الثابتة؛

(ب) جمعت بيانات كمية عن المدخلات الوسيطة المشتراة من الخامات والمواد الأولية، بهدف استخدامها بالإضافة الى كميات وقيم المنتجات السلعية عند اجراء التصحيح المزدوج لمدخلات ومخرجات حسابات الإنتاج لكل صناعة على حدة؛

(ج) جمعت بيانات تفصيلية عن المشتريات والمخزون السلعي في بداية ونهاية العام عن الخامات والمواد الأولية وكافة المستلزمات السلعية لضمان الحصول على بيانات دقيقة عن المخزون السلعي وبالتالي عن الاستهلاك الوسيط على مستوى السلعة أو المجموعة السلعية؛

(د) جمعت بيانات تفصيلية عن قطاع مقاولي الباطن بصفة خاصة في استبيان نشاط التشييد والبناء، كما اتسعت درجة الشمول بحيث تضمنت عمليات التشييد الذاتي أو التشييد للحساب الخاص؛

(هـ) أتاحت الاستبيانات الجديدة المستخدمة في أنشطة تجارة الجملة والتجزئة بيانات تفصيلية عن حركة البضائع بحيث تمكن من تقدير الهوامش التجارية لمختلف السلع واستخدامها في تركيب مصفوفة معاملات التشابك الصناعي ومكونات الطلب النهائي بقيم المنتجين؛

(و) أتاحت البيانات الخاصة بهوامش النقل على مستوى السلع والمجموعات السلعية الرئيسية استخدامها في اعداد مصفوفة هوامش النقل وبالتالي في تركيب مصفوفة الاقتصاد القومي؛

هذا وقد تم إصدار النشرات الإحصائية الشاملة لقطاعات الصناعة والتشييد والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات عن سنة ١٩٩٥ والعمل جاري لاعداد وتجهيز النشرات الخاصة لعام ١٩٩٦.

وبالنسبة للأنشطة التي لا تغطي عن طريق سلسلة البحوث الإحصائية الاقتصادية مثل الإنتاج الزراعي، فيتم الحصول على البيانات اللازمة من واقع بيانات البحوث الميدانية الخاصة التي يقوم بها قطاع الإحصاء والمعلومات والتي يتم إدخالها وبرمجتها بالحاسب الآلي. وتتوفر بيانات عن نشاط صيد الأسماك بالنسبة للإنتاج فقط ويتم تقدير باقي بيانات هذا القطاع.

بالنسبة لأنشطة الوحدات الحكومية الإنتاجية مثل إنتاج وتوزيع الكهرباء، إنتاج وتنقية وتوزيع المياه، المواصلات والموانئ. يتم الحصول على البيانات الخاصة بها واللازمة لعمليات التقدير من واقع البيانات التفصيلية للحسابات الختامية الحكومية، وتضاف مثل هذه الإدارات والوحدات الإنتاجية الحكومية ضمن الصناعات "INDUSTRIES" كما هو معروف في نظام الـ (SNA).

وبالنسبة لمنتجي الخدمات الحكومية فيتم الحصول على البيانات الأساسية من واقع البيانات المتاحة بالحسابات الختامية الحكومية، ويتم تركيب هذه البيانات يدويا. أما البيانات الخاصة بالواردات والصادرات فتؤخذ من إحصاءات التجارة الخارجية، وذلك بعد أن يعاد تصنيفها عن طريق الحاسب الآلي من الـ (SITC) الى (ISIC)، أما بنود ميزان المدفوعات الأخرى فتؤخذ من إحصاءات البنك المركزي وتضاف الى المجاميع والتيارات المتعلقة بها.

وبالنسبة لبيانات الانفاق الاستهلاكي النهائي للعائلات فتستخدم نتائج بحوث ميزانية الأسرة التي أجريت بمعرفة قطاع الإحصاء والمعلومات خلال آخر بحث أجري عام ١٩٨٧/٨٦، بجاني مبيعات التجزئة المتاحة بسلسلة البحوث الإحصائية الاقتصادية بقطاع التوزيع لاشتقاق توزيع الانفاق الاستهلاكي الخاص العائلي.

ثانيا: إجراءات وخطوات التصنيف والجدولة

تصنف جميع المنشآت على مستوى الحد الخامس من النشاط الصناعي الدولي الموحد الـ (ISIC) وتبوب كافة البيانات الأساسية على مستوى الحد الخامس على مرحلتين:

المرحلة الأولى:

وتهدف الى اعداد النشرات الإحصائية التخصصية. وتعد التبويبات النهائية لهذه المرحلة على مستوى الحد الرابع من الـ (ISIC) على أساس النشاط الرئيسي للمنشآت.

المرحلة الثانية:

وتهدف الى تركيب واعداد الحسابات القومية وجداول المدخلات والمخرجات، وذلك بإضافة بيانات البحوث الإحصائية الاقتصادية السنوية والبيانات الخاصة بالمشروعات الحكومية الإنتاجية، والإيرادات والمصروفات الحكومية، والصادرات والواردات والانفاق الاستهلاكي العائلي ... الخ.

ثالثا: أساليب ومناهج التقدير

١- التقديرات بالأسعار الجارية

(أ) تقدير الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي

- يشتق الناتج المحلي الإجمالي بطرح قيمة الخامات والمواد الأولية والخدمات المستخدمة في العملية الإنتاجية "الاستهلاك الوسيط" من الإنتاج الإجمالي "المخرجات الإجمالية" وقد احتسب الإنتاج الإجمالي في الصناعات الاستخراجية والتحويلية كالتالي:

"مبيعـــات المنتجات التامة وغير تامة الصنع + مبيعات المخلفات الصناعية + التغير في مخزون الإنتاج التام وغير التام + إيرادات الخدمات الصناعية وغير الصناعيـــة – مشـــغولات داخليـــة بالتكلفة"

وقد تم تقدير قيمة المدخلات السلعية كالتالي:

"مشتريات الخامات والمواد الأولية – التغير في مخزون السلع الاستهلاكية الوسيطة"

كما قدرت قيمة مخرجات قطاع النفط الخام بالأسعار العالمية الجارية كالتالي:

"صادرات النفط الخام من إحصاءات التجارة الخارجية + المبيعات المحلية مـــن المحـــول الـــى معامل التكرير والمستهلك بوحدات إنتاج الكهرباء + التغير في المخزون"

وقد تضمنت تقديرات قيمة الإنتاج الإجمالي قيمة الغاز الطبيعي المستخدم بمعرفة كافة الوحدات الاقتصادية بالمجتمع.

– تم تقدير قيمة إنتاج وتوزيع الكهرباء والماء باستخدام الكميات الموزعة ومختلف معدلات رسوم الاستهلاك المفروضة على كل من الاستهلاك العائلي والاستهلاك الصناعي عن طريـــق شـــبكات التوزيـــع الكهربائية وشبكات أنابيب المياه. أما توزيع المياه بواسطة الخزانات فقد تـــم تقديرهـــا بصـــورة منفصلـــة وأضيفت الى الإنتاج الإجمالي. وبالنسبة للإنتاج المحقق من توزيع الغاز فقد تم تقديره على أساس بيانـــات المبيعات المتوفرة لدى وكالات التوزيع المتخصصة . واعتبارا من عام ١٩٨١ وردت قيمة الوقود المستخدم في إنتاج الكهرباء والمياه باعتباره جزء من الاستهلاك الوسيط، ونظرا لأن قيمة الإنتـــاج تقيـــم بالأســـعار المدعمة SUBSIDIZED PRICES فان القيمة المضافة تكون سالبة في هذين النشاطين.

– قدرت قيمة الإنتاج في قطاع التشييد والبناء اعتمادا على البيانات الواردة من المنشآت العاملة في نشاط التشييد والبناء، ولم تؤخذ تقديرات التشييد الذاتي أو التشييد للحساب الخاص الذي يتم بواسطة الأفـــراد والقطاع العائلي.

- تم تقدير قيمة الإنتاج الإجمالي في قطاع التوزيع "تجارة الجملة والتجزئة" باعتباره مساويا اجمالي الهامش التجاري مضافا اليه الإيرادات الأخرى (مثل ايجار المباني ... الخ).

- قدرت قيمة خدمات الموانئ والمواصلات باعتبارها مساوية لقيمة الإيرادات المحصلة بواسطة الإدارات والوحدات الحكومية التي تزاول هذه النشاطات، وقدرت قيمة المدخلات الوسيطة من واقع البيانات المتاحة بحساباتها الختامية.

- اعتمدت غالبية تقديرات الإنتاج والمدخلات لقطاع التمويل والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال على بيانات سلسلة البحوث الإحصائية الاقتصادية.

هذا وتتضمن تقديرات قيمة إنتاج قطاع العقارات القيمة الايجارية المحتسبة للمساكن المشغولة بمالكيها وذلك اعتمادا على عددها ومتوسط القيمة الايجارية للمساكن المستخلصة من واقع بيانات التعدادات العامة لمساكن وبحوث الإيجارات التي تجرى فصليا بمعرفة قطاع الإحصاء والمعلومات.

- قدر الإنتاج الإجمالي لمنتجي الخدمات الحكومية كمجموع لتعويضات العاملين والاستهلاك الوسيط واهلاك رأس المال الثابت من واقع بيانات الحسابات الختامية بعد تعديلها على أساس السنة الميلادية. هذا وقد احتسب قيمة اهلاك رأس المال الثابت للمباني والآلات والمعدات بناء على البيانات المجموعة بصفة خاصة من الإدارات الحكومية.

- اعتمدت تقديرات خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية المقدمة من منتجي الصناعات الخاصة ومنتجي الخدمات الخاصة التي لا تهدف الى الربح على البيانات المستخلصة من سلسلة البحوث الإحصائية الاقتصادية. وفقا لمفاهيم الـ (SNA)، كما قدرت قيمة إنتاج الخدمات المنزلية للعائلات باستخدام عدد خدم المنازل ومتوسط الأجر السنوي لهم.

(ب) تقدير الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع الانفاق

الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي

يتم الاعتماد على بيانات الحسابات الختامية الحكومية، ويتم احتساب قيمة تقديرية للاهلاك من واقع البيانات التي يتم الحصول عليها من معظم الوزارات والإدارات الحكومية عن قيمة المباني المملوكة للحكومة وقت إنشائها وقيمة تكلفة شراء الآلات والمعدات المستخدمة ومعدلات الاستهلاك العادية المسموح بها.

الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص

يتم الحصول على الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص باعتباره متمما حسابيا بعد طرح الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي، تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، التغير في المخزون السلعي وصافي الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي. ويتم اشتقاق مكونات الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص بناء على بيانات نتائج بحث ميزانية الأسرة لعام ١٩٨٧/٨٦ وبيانات مبيعات التجزئة التي توفرها سلسلة البحوث الإحصائية الاقتصادية.

تكوين رأس المال الثابت الإجمالي

يتم تقدير تكوين رأس المال الثابت الإجمالي لمنتجي الخدمات الحكومية والصناعات الحكومية التي لا تشملها سلسلة البحوث الإحصائية اعتمادا على بيانات الانفاق الرأسمالي بالحسابات الختامية للوزارات والإدارات الحكومية على المشاريع الإنشائية والآلات والمعدات.

أما بالنسبة للصناعات الأخرى فقد استكملت البيانات المستخلصة من سلسلة البحوث الإحصائية الاقتصادية بالبيانات الواردة في الحسابات الختامية وميزانيات الشركات المساهمة وشركات التضامن الكبيرة والمنشآت الفردية وكذلك بالبيانات الخاصة بواردات الآلات والمعدات ووسائل النقل (عدا الخاصة بالأفراد).

التغير في المخزون

اعتمدت التقديرات على البيانات الواردة من المنشآت من خلال سلسلة البحوث الإحصائية الاقتصادية، بالإضافة الى البيانات الواردة في تقارير الحسابات الختامية السنوية والميزانيات. ولا تتضمن

التقديرات مخزون السلع الاستراتيجية للحكومة "ان وجدت". ولقد حسب التغير في المخزون السلعي بناء على قيم المخزون في بداية ونهاية الفترة المحاسبية المسجل من قبل المنشأة دون اجراء أية تعديلات للتقييم.

صادرات وواردات السلع والخدمات

تستخدم حسابات ميزان المدفوعات الذي يعد بمعرفة بنك الكويت المركزي كأساس للحصول على أرقام الصادرات والواردات.

(ج) تقديرات عناصر هيكل تكلفة الناتج المحلي الإجمالي

تعويضات العاملين:

استخلصت التقديرات لمنتجي الخدمات الحكومية والصناعات الحكومية من واقع اعادة تصنيف بيانات الحسابات الختامية الحكومية.

وبالنسبة للأنشطة الاقتصادية الأخرى فقد تم الحصول على البيانات الضرورية من خلال سلسلة البحوث الإحصائية الاقتصادية. هذا وقد بنيت تقديرات أجور خدم المنازل باحتساب اعدادهم الذي تم استكمالها من واقع التعدادات والمعلومات المدنية ومتوسط الأجر "التكسب" المأخوذ من نتائج بحث ميزانية الأسرة.

فائض التشغيل:

يتم الحصول عليه كمتمم حسابي بعد طرح تعويضات العاملين واهلاك راس المال الثابت وصافي الضرائب غير المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي.

اهلاك رأس المال الثابت:

يتم الحصول عليه اعتمادا على بيانات سلسلة البحوث الإحصائية الاقتصادية، أما بالنسبة للصناعات الحكومية فمن الحسابات الختامية الخاصة بها. هذا وقد قدرت القيمة التقديرية لاستهلاك المباني والآلات والمعدات لمنتجي الخدمات الحكومية باستخدام قيمة المباني المشيدة للحكومة وتكلفة الآلات والمعدات المشتراة.

الضرائب غير المباشرة والإعانات الإنتاجية:

استخلصت الضرائب غير المباشرة – عدا رسوم الواردات – من واقع بيانات سلسلة البحوث الإحصائية الاقتصادية، وقد روعي تعديلها بحيث تتطابق مع اجمالي إيرادات الضرائب غير المباشرة الواردة بالحسابات الختامية الحكومية. أما رسوم الواردات فقد استمدت مباشرة من الحسابات الحكومية.

يتم الحصول على الإعانات الإنتاجية المدفوعة من تقرير وزارة التجارة والصناعة ومن الحسابات الحكومية الختامية، وتم مراجعتها وتدقيقها مع البيانات المتوفرة باستمارات المنشآت والتي يتم تعديلها عند الضرورة.

(د) تقدير موارد واستخدامات السلع والخدمات

– يتم استخلاص اجمالي الموارد من السلع والخدمات كمجموع للإنتاج الإجمالي، والواردات بقيمة (سيف) ورسوم الواردات. ويتم ربط التصنيف الدولي للتجارة الخارجية (SITC) بالتصنيف الصناعي الدولي الموحد (ISIC) وذلك للسلع الواردة استرشادا بالتصنيف السلعي حسب المصدر الصناعي الصادر عن الأمم المتحدة م رقم (٤٢)، نيويورك ١٩٧١. ونظرا لتوفر اجمالي المحصل من رسوم الواردات في الحسابات الختامية للحكومة، فقد تم توزيع رسوم الواردات تبعا للسلع بتطبيق معدلات الرسوم المفروضة على المواد المختلفة على قيمة الواردات ثم اعادة تعديل جملة الرسوم المحسوبة الى المحصلة فعليا والمسجلة في الحسابات الختامية.

- نتيجة لتطوير الاستمارات المستخدمة في سلسلة البحوث اعتبارا من عام ١٩٨٢ فقد أمكن الحصول على البيانات الضرورية اللازمة لاستخلاص الاستخدامات الوسيطة لمنتجي الصناعات ومنتجي الخدمات الخاصة التي لا تهدف الى الربح. ويتم توزيع الانفاق الحكومي لمشتريات السلع والخدمات حسب المجموعات السلعية ونتيجة لضخامة حجم بنود المصروفات الحكومية فان هذا التوزيع يكون مبنيا على الافتراضات والاجتهادات الشخصية. كما يتم توزيع الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص حسب نوع السلع والخدمات بناء على التوزيعات المستخلصة من بحث ميزانية الأسرة ١٩٨٧/٨٦ ونتائج بحث إحصاءات التوزيع وبعض الاجتهادات لتحقيق توازن الميزان السلعي، يجرى بعدئذ اشتقاق توزيع الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص حسب المنشأ الصناعي بإعادة تصنيف هذه البنود. وبالمثل يتم الحصول على التوزيع حسب الصناعة المنتجة للأصول الثابتة والمخزون كما يعاد تصنيف الصادرات من التصنيف الدولي للتجارة الخارجية (SITC) الى التصنيف الصناعي الدولي الموحد (ISIC). وأخيرا يتم إعادة تقييم مكونات الطلب الوسيط والنهائي من قيم المشترين الى قيم المنتجين بعد الاستنزال لهوامش التجارة والنقل.

(هـ) تقدير هوامش التجارة والنقل

في ضوء ما سبق ذكره فقد تم الحصول على الهامش التجاري الإجمالي وذلك باستخدام البيانات المستخلصة من سلسلة البحوث الإحصائية الاقتصادية، والتي تتضمن نموذج خاص لتوزيع مبيعات منشآت تجارة الجملة والتجزئة طبقا للمجموعات السلعية.

وقد تم الحصول على هامش النقل من سلسلة البحوث الاقتصادية في نشاط نقل البضائع داخل الكويت وذلك طبقا للمجموعات السلعية المختلفة، وبالتالي أمكن تقييم تقديرات الطلب بأسعار المشترين الى أسعار المنتجين بتخفيض هوامش التجارة والنقل المحسوبة.

(و) جداول المدخلات والمخرجات ١٩٩٢

- توضح أعمدة الطلب الوسيط في جدول المدخلات والمخرجات عناصر التكلفة والصفوف عناصر الطلب. وقد أدخل التغير في مخزون المواد الأولية المشتراة في القطاعات الوسيطة في عمود التغير في المخزون السلعي، أما صافي الإضافات في السلع الرأسمالية فقد سجلت في عمود تكوين رأس المال الثابت الإجمالي.

هذا وتعد جداول المدخلات والمخرجات حسب أقسام النشاط الاقتصادي التسعة طبقا للتصنيف الصناعي الدولي الموحد (ISIC) وأبواب النشاط الاقتصادي الثامنة والعشرين.

- وتزودنا سلسلة البحوث الإحصائية الاقتصادية بالتبويبات الأساسية "١٦٥ × ١٦٥" على المستوى القطاعي لمعاملات التشابك بين الصناعات، ويتم مراجعة هذه القطاعات بدقة وتجري عليها التصحيحات الضرورية لكل قطاع للحصول على مصفوفة صفقات التشابك أو التداخل الصناعي المكونة من ٢٨ صف، ٢٨ عمود التي تصنف فيها الصناعات طبقا للتصنيف الصناعي الدولي الموحد (ISIC) على مستوى الحد الثاني. وتتم في هذه المرحلة تقييم الطلب الوسيط بأسعار المشترين الى أسعار المنتجين باستخدام الهوامش المحسوبة لجداول الموارد والاستخدامات.

٢- التقديرات بالأسعار الثابتة

تعكس تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية التغيرات في كميات واسعار كل من المدخلات والمخرجات. ولكن عند دراسة النمو الاقتصادي بصفة رئيسية يرتكز الاهتمام حول التغيرات التي تحدث في حجم السلع والخدمات المنتجة أي في قياس الناتج الحقيقي، حيث تستبعد التأثيرات السعرية عند اجراء التقديرات بالأسعار الثابتة وبالتالي تترجم التغيرات في كميات السلع والخدمات المنتجة.

وتعرض نشرة إحصاءات الحسابات القومية تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حسب نوع النشاط الاقتصادي ونوع الانفاق. وقد اخذت سنة ١٩٨٤ أساسا للتقديرات بالأسعار الثابتة، حيث أجريت التقديرات بالأسعار الثابتة بمعاملات التصحيح السعرية أو الاستكمال باستخدام المؤشرات الكمية. وتنحصر الأساليب والمناهج المستخدمة في تركيب الأرقام القياسية والمؤشرات الكمية المستخدمة لمختلف مكونات الناتج المحلي الإجمالي فيما يلي:

ثالثا - مشاكل وحدود التقديرات:

- بصفة عامة تعتبر تقديرات الناتج المحلي الإجمالي المعتمدة أساسا على بيانات الحسابات الختامية الخاصة بالوحدات الحكومية على درجة كبيرة من الدقة.

- تعتمد تقديرات النفط الخام والمنتجات البترولية على بيانات الوحدات الإنتاجية العاملة في تلك الأنشطة.

- تعتمد تقديرات الصناعات التحويلية وأنشطة التشييد والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات الأخرى اعتبارا من عام ١٩٨٢ وحتى الآن على البيانات التي توفرها سلسلة البحوث الإحصائية الاقتصادية.

- هذا وقد تطلب الأمر الاعتماد على عدة فروض وافتراضات للتغلب على الفجوة في البيانات المتاحة وعدم اتساقها، وذلك عند اجراء تقديرات الإيجارات المحتسبة للمساكن التي يشغلها أصحابها في قطاع الخدمات العقارية وكذلك بالنسبة لتقدير الخدمات المنزلية في قطاع الخدمات الشخصية.

- البيانات المتاحة التي توفرها البحوث الزراعية السنوية ينقصها بيانات عن التغير في المخزون وقيمة الأصول والإضافات عليها من الثروة الحيوانية وبيانات عن التحويلات الجارية والرأسمالية المدفوعة والمحصلة. وعدم تصنيف المنشآت الى منشآت كبيرة تمسك دفاتر وسجلات وأخرى صغيرة، أما نشرة الثروة السمكية فالبيانات التي تحتويها لا تخدم الحسابات القومية منها سوى بند الإنتاج أما المجاميع الاقتصادية الأخرى فلا تتضمنها.

تواجه التقديرات صعوبات ومشاكل عديدة نتيجة التغيرات المستمرة والدائمة في النشاط الاقتصادي للمنشآت سنة تلو الأخرى بالإضافة الى تغيير حجومها أي اعداد المشتغلين بها.

كذلك لا تزال البيانات المتعلقة بمكونات الانفاق الرأسمالي يعيبها بعض النقص والقصور متمثلا في صعوبة فصل وتحديد الآلات والمعدات من قيمة عمليات التشييد والبناء تحت التنفيذ.

- وفي مجال نشاط الخدمات العقارية هناك صعوبات في تقدير دخل الإيجارات السنوية للمساكن المؤجرة والمشغولة بمعرفة أصحابها بسبب النقص في بيانات التغيرات التي تطرأ على الوحدة السكنية من حيث اشغالها أو عدم اشغالها والقيمة الايجارية وزيادة عدد المساكن المشغولة بمعرفة أصحابها. إضافة الى ذلك أن آخر نتائج بحث ميزانية الأسرة اجري عام ١٩٨٧/٨٦.

- تعتمد التقديرات الخاصة بالانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي وصادرات وواردات السلع والخدمات وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي في قطاع الخدمات الحكومية والمشروعات على درجة كبيرة من الدقة لاعتمادها على الحسابات الختامية وإحصاءات ميزان المدفوعات.

- تتيح الحسابات الختامية الحكومية بيانات حقيقية ودقيقة للخدمات والمشروعات الحكومية، ولكن تنحصر مشاكل وصعوبات التقدير في الأمور التالية:

١- عدم إتاحة البيانات التفصيلية لبعض بنود الانفاق الحكومي على مستوى نوع السلعة أو الخدمة.

٢- النقص والقصور في البيانات الخاصة بالأصول الحكومية واستهلاكها السنوي.

- يتم الحصول على الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص باعتباره متمما حسابيا، ويعتمد توزيعه تبعا للسلع والخدمات على بيانات بحوث الاستهلاك العائلي وبيانات مبيعات التجزئة. وبصفة عامة يتوقف تطوير وتحسين درجة دقة عملية التوزيع على مدى توفر بيانات تفصيلية للإنتاج السلعي والخدمي والاستهلاك الوسيط للصناعات والحكومة والتغير في المخزون السلعي، وفي هذه الحالة سوف يضيق نطاق التقدير الشخصي في تخصيص المتممات الحسابية للانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص.

- تضم استبيانات سلسلة البحوث الإحصائية الاقتصادية ثروة من البيانات والمعلومات الإحصائية الخاصة بالأنشطة: الصناعات الاستخراجية والتحويلية والتشييد والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات، ورغم إدخالها في الحاسب الآلي إلا انه لا يوجد برنامج يتيح الحصول عليها بالكامل خصوصا البيانات الخاصة بجداول الدخل والانفاق وتمويل رأس المال إلا انه في الوقت الحالي جاري محاولات للحصول عليها حتى يكتمل هيكل نظام الحسابات القومية.

- هذا ويعمل قطاع الإحصاء والمعلومات جاهدا وبصفة مستمرة من اجل تطوير وتحسين البيانات الأساسية التي ترتكز عليها تقديرات الدخل والحسابات القومية، بجانب برمجة كافة البيانات الإحصائية المتاحة لخدمة أغراض تركيب المجاميع الاقتصادية القومية.

يتضح من العرض السابق بأن قطاع الإحصاء والمعلومات من خلال ادراة الإحصاءات الاقتصادية يقوم باعداد الحسابات القومية لدولة الكويت بإتباع نهج نظام ١٩٦٨ للحسابات القومية والتركيز على الحسابات الرئيسية التجميعية بالنظام، ويتم إصدار النشرات التالية:

١- إحصاءات الحسابات القومية

٢- جداول المدخلات والمخرجات تعكس بعض الموازين السلعية (عرض واستخدام السلع والخدمات) على المستوى الإجمالي وعلى مستوى النشاط الاقتصادي، كما تعرض جداول المدخلات والمخرجات (سلعة × صناعة) كما تتضمن مصفوفة هوامش النقل والتجارة.

٣- البحث السنوي للمنشآت "الصناعة".

٤- البحث السنوي للمنشآت "التشييد والبناء".

٥- البحث السنوي للمنشآت "تجارة الجملة والتجزئة".

٦- البحث السنوي للمنشآت "الخدمات"

٧- النشرة الفصلية لاسعار الجملة.

٨- النشرة الفصلية لاسعار التجزئة.

٩- الأرقام القياسية لاسعار الجملة.

١٠- الأرقام القياسية لاسعار المستهلك.

١١- المؤشرات الإحصائية الاقتصادية

١٢- المؤشرات الاقتصادية بدولة الكويت.

١٣- التقديرات المعدلة والأولية للحسابات القومية.

١٤- نشرة الإحصاءات المالية للحكومة.

١٥- نشرة الإحصاءات المالية وهي توفر بيانات عن الخصوم والأصول لقطاع البنوك والتـــأمين والشركات المالية المساهمة ولا تعالج البيانات الخاصة بتوزيع الدخل واعادة توزيعه.

١٦- نشرة إحصاءات الرخص والمباني.

هناك الدراسات الإحصائية:

١- الاستهلاك الغذائي بدولة الكويت خلال السنوات ١٩٩٢ - ١٩٩٥.
٢- الإنتاج الصناعي السلعي ١٩٩٣، ١٩٩٤.
٣- السلع المستوردة والمنتجة محليا ١٩٩٣، ١٩٩٤.

مصادر البيانات:

تجمع البيانات الأساسية لتقديرات الحسابات القومية من المصادر التالية:

(أ) سلسلة البحوث الإحصائية الاقتصادية.
(ب) الإحصاء السنوي للإنتاج الصناعي
(ج) إحصاء الحيازات الزراعية
(د) الحسابات الختامية للحكومة من واقع ميزانيات الدولة
(هـ) كشوف متابعة المصروفات والإيرادات الفعلية
(و) إحصاءات التجارة الخارجية السنوية
(ز) تقديرات ميزان المدفوعات.

(ح) التقارير السنوية للبنك المركزي.
(ط) نتائج بحث ميزانية الأسرة.
(ي) بحث الإيجارات.
(ك) المجموعة الإحصائية السنوية.
(ل) النشرة السنوية لإحصاءات أسعار الجملة والتجزئة.
(م) النشرة السنوية للأرقام القياسية لأسعار الجملة والتجزئة.
(ص) الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، السلسلة المعدلة.
(ع) الأرقام القياسية لأسعار الجملة، السلسلة المعدلة.
(ف) النشرة الإحصائية الشهرية للأوابك.
(س) التقارير السنوية للوزارات والإدارات الحكومية.
(ق) التقارير السنوية للشركات المساهمة.
(ن) النشرة الإحصائية الشهرية للأمم المتحدة (نشرات مختلفة).
(ز) النشرة الإحصائية الشهرية – قطاع الإحصاء والمعلومات (نشرات مختلفة).

نظام ١٩٩٣ للحسابات القومية

أ- الجهود التي تبذل حاليا لتنفيذ نظام ١٩٩٣ للحسابات القومية:

– في ضوء المتاح من البيانات حاليا تجري محاولات لتطبيق نظام ١٩٩٣ للحسابات القومية تمثلت في استخدام بيانات ١٩٩٤ لتطبيق النظام مرحليا وتم تحليل يدوي للقطاع المالي والبنوك والتأمين بغرض اعداد حسابات الدخل والانفاق والتمويل الرأسمالي في نظام ١٩٦٨ تمهيدا للانتقال الى نظام ١٩٩٣ والبنود المقابلة له وقد شمل ذلك أيضا قطاع الهيئات التي لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات.

– البدء في استكمال نظام الحاسب الآلي إذ أن هناك جانبا من البيانات يتم جمعها في الاستبيانات الخاصة بقطاعات الصناعة، التشييد والبناء، تجارة الجملة والتجزئة والخدمات، ولا يتم تبويبها والاستفادة منها ولكنها الآن تخدم أغراض الحسابات القومية وفق نظام ١٩٩٣ وقد تم فعلا تصميم مخرجات لهذه البيانات.

- يجري حاليا اعداد دليل لنظام ١٩٩٣ للحسابات القومية يتضمن التعاريف والمفاهيم وهيكل الحسابات وتتابعها.

- يتم اعداد النظام السابق للحسابات القومية بالحاسب الآلي (Main Frame) ويترتب على هذا التأخير في إصدار النشرات ولسرعة الإنجاز جاري الآن تصميم واعداد نظام للحسابات القومية ١٩٩٣ وذلك باستخدام الحاسبات الشخصية (PC).

- تمت دعوة السيد/ قطب عبد اللطيف سالم، المستشار الإقليمي للحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية في الإسكوا من خلال مكتب الأمم المتحدة الإنمائي UNDP بالكويت في الفترة من ١٩ - ١٢/٣٠/ ١٩٩٧ بهدف المعاونة الفنية في مجال الحسابات القومية لنظام ١٩٩٣ في ضوء التجارب التي تقوم بها الإسكوا مع عدد من دول المنطقة.

(ب) برنامج مقترح للتطبيق المرحلي لنظام الحسابات القومية ١٩٩٣ يتضمن ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: تستغرق حوالي ٩ أشهر وتشمل:

١- استكمال نظام الحاسب الآلي.

٢- عقد دورة تدريبية مكثفة يتم التركيز على الجانب التطبيقي الى جانب الإطار النظري.

٣- اعادة ترميز بنود الاستبيان وفق نظام ١٩٩٣ للحسابات القومية.

٤- اعداد دليل يربط بين بنود الحسابات الختامية لميزانية الدولة وما يقابلها في نظام ١٩٩٣.

٥- التدريب على تشغيل واستخدام الحاسبات الشخصية للعاملين في مجال الحسابات القومية تمهيدا لاستخدام الميكنة الآلية لسرعة الإنجاز.

٦- باستخدام بيانات عام ١٩٩٥ يمكن عندئذ تركيب الحسابات التالية للقطاعات جميعها (وتشمل قطاع المشروعات غير المالية، قطاع المشروعات المالية، قطاع الحكومة العامة، قطاع الأسر المعيشية شاملا المشروعات غير المنظمة، قطاع الهيئات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات). وهذه الحسابات هي حسابات الإنتاج، حساب توليد الدخل، حساب التوزيع الأولي للدخل، حساب التوزيع الثانوي للدخل، حساب اعادة توزيع الدخل العيني، حساب استخدام الدخل المتاح، حساب استخدام الدخل المعدل، حساب رأس المال، حساب الموارد والاستخدامات (الحساب صفر)، هذا بالإضافة الى اعداد حسابات قطاع العالم الخارجي وذلك بالاستعانة بميزان المدفوعات وتفصيلاته.

ويعقب ذلك تقييم للنتائج التي تم الوصول اليها وتحديد العقبات والمعوقات التي واجهت تنفيذ هذه المرحلة.

المرحلة الثانية: تستغرق حوالي ٤ أشهر وتشمل:

تحسين وتدقيق ومراجعة التقديرات التي تمت ثم تفصيل هذه البيانات لكي يتم بناء وتركيب جداول المدخلات والمخرجات وملحقاتها من الجداول المساعدة.

المرحلة الثالثة: تستغرق حوالي ٣ أشهر

يتم خلالها تركيب وبناء مصفوفة الحسابات الاجتماعية وتركيب حسابات قومية لعام ١٩٩٦ بالأسعار الجارية والمثبتة.

الاقتراحات

تتلخص هذه المقترحات في الآتي:

١- تعزيز الإدارة بالكفاءات الفنية المدربة بدلا من الذين فقدتهم الإدارة إما بالاستقالة أو التسرب الى مؤسسات أخرى يرون فيها طموحاتهم المادية والمعنوية.

٢- تشجيع الكفاءات الوطنية وخريجي الجامعة ذات التخصصات (المحاسبة، الاقتصاد، الإحصاء، الرياضيات) بالالتحاق بوزارة التخطيط (إدارة الإحصاءات الاقتصادية) وذلك عن طريق تشجيعهم ماديا ومعنويا.

٣- تزويد الإدارة بالحاسبات الشخصية التي تساعد على سرعة الإنجاز وتدريبهم على كيفية استخدام هذه الأجهزة.

٤- التدريب النظري والتطبيقي في مجال نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ وذلك بالاستفادة من التطبيقات العملية الجاري اعدادها في دول المنطقة بالتعاون مع منظمة الإسكوا وذلك بدعوة المستشارين وخبراء الأمم المتحدة العاملين في مجال الحسابات القومية.

٥- توفير عدد من النسخ العربية والإنجليزية من نظام ١٩٩٣ للحسابات القومية لتكون مرجعا للعاملين ولإتاحة الفرصة لهم للقراءة والإطلاع.

٦- توفير البرامج الجاهزة لنظام الحسابات القومية ١٩٩٣ للاستفادة منها واستخدامها عند تصميم النظام الآلي لهذا البرنامج.

UNESCWA LIBRARY
20014036